مُقَدِّمَـةَ

مُـقَـدِّمَــةَ

تُعد الحروب الإقتصادية منّ أهمّ المَواضيع الحديثة والمُبهمة التّي تَشغل العالم المُعاصر في القرْن الواحِد والعشرون، وبالأخصّ، في العقد الثاني والثالث منه، كما تُعتبر إلى جانب ذلك من أهمّ أدوات إدارة الصراع الدولي وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى والبالغة التي يحظىَ بها العامل الإقتصادي في عالم اليوم، ومدى تداخله مع كافة ميادين الحياة للأفراد، الأمم، والدول، بالإضافة إلى أهمية المجال الحربي ولماَ له من تأثير بليغٍ على كافة المناحي.

تاريخياً، برزت أهمية ووَقْعُ الحرُوبِ الإقتصادية وأسلحتها من عهد الحروب النابليونية[1] والحربين العالميتين الأولى والثانية، حتى أن بريطانيا العظمى أنشأت خلال بدايات الحرب العالمية الثانية وَزَارَةَ تخّتّص بالحرّب الإقتصادية[2]، بحيث تتولى الأهداف الإقتصادية التي يجب تدميرها بالإستعانة بالقوات البرية، الجوية، والبحرية. لقد توافرت الموارد الإقتصادية للدول المتحاربة، وإعتمدت على علاقاتها الإقتصادية الدولية، لهذا توافرت عدة عوامل مناهضة لسلاح الحرب الإقتصادية، فحدت من فاعلية هذا السلاح وأضعفت تأثيره. إن الحرب الحرب الإقتصادية لا توجه مباشرة إلى جسد العدو، أسلحته، أو قواه، وإنما تهدف إلى القضاء على إقتصاده، أو إضعافه، وإحداث إنهيار في معنوياته.[3]

غداة إنقضاء عهد الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي (1945-1991) وتزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي، والتي لطالما كانت ولازالت تسعى إلى غزو العالم إقتصادياً وتجارياً (في أُطّرِ العولمة، الأمركة..)، فقد قامت بتطويع آلتها العسكرية الضخمة والفتاكة في سبيل ذلك، ما دفع بالعالم إلى التخلي عن المواجهات العسكرية وإعطاء الأولوية للجانب الإقتصادي في إطار النظام الدولي والعولمة، وهكذا، وبفضل التطورات الحاصلة في القرن الواحد والعشرين والتحول من المعايير "الجيوسياسية" إلى "الجيوإقتصادية"[4] أضحى العالم اليوم يعيش على وقع ما يعرف بالحروب الإقتصادية والتجارية كنوع جديد نسبيا من أنواع الحروب التي تحكم العلاقات الدوية.

---

[1] جوزيف ناي، (**القوة الناعمة**)، مرجع سابق، ص 22.

[2] **التاريخ العسكري للقوات المسلحة البريطانية**، تاريخ وحدة الحرب العالمية الثانية وضُبّاطِها (وزارة الدفاع البريطانية)، unithistories.com، بتاريخ (2019/02/11).

[3] جهاد القطيط (وآخرون)، **العرب ومقاطعة إسرائيل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص 51-52.

[4] جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، (ترجمة: أحمد نافع)، المركز القومي للترجمة، مصر، 2016، ص 33-39.

في العصر الحالي، تعتبر العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين من أهم أوجه التوازنات الدولية المعاصرة، وبالرغم من تعاظم حجم الخلافات القائم في العلاقات بين البلدين، وشمول مجالاتها وغور أبعادها، فإنه ومن أجل عذّة إعتبارات واقعية لطالما عمّد كلا الطرفين وكان سعيهما دؤوبا لأن لا تبلغ الأمور في هذه العلاقة مراحل متقدمة من التوتر الحاد.

بَيّد أن الرئيس الأمريكي **ترامب** (الجمهوري الواقعي) فاجأ الجميع بإعلانه الصريح والمباشر حرباً إقتصادية وتجارية ضد الصين وَعَوَّدّاً على بدأ في حملته الإنتخابية، واعدا الجميع بأنها لن تنتهي إلا بإرضاخها فيما يراه هو واجبا ولازما عليها إتباعه، حيث أنه وفي المُقابل، الصين لا ترضخ للمطالب، وتعمد هي الأخرى إلى إعلان ردود فعل معاكسة في الإتجاه وأكثر حدة، وبهذا يكون العالم اليوم أمام أكبر حرب إقتصادية وتجارية في التاريخ، حيث طرفا الصراع فيها هما أكبر وأضخم إقتصادين في العالم حجما وتطورا.

وفي الوقت الذي تَعمل فيه الولايات المتحدة جاهدةً لتوصّيد أبواب الحُروب النووية مَخافَةَ وقوعها (كوريا الشمالية، إيران...)، فإنها تفتح الباب واسعاً على مصّرعيه أمام حروب أخرى، السلاح فيها ليس عسكريا، بل السلاح فيها هو الدّولار والبِوَان، إنها "الحُرُوبُ الإقتصادِية".

نُذُرُ هذه الحرب تدنوُا وتقترب، والأبواقُ فيها تُنفخ شرقاً وغرباً، وهاهي الولايات المتحدة الأمريكية تُصعّد الأمر وتُضرمّه بإتخاذ القرارات المتتابعة، وبالمقابل، ما تَفتأُ الصّين إلا هُنيهاتٍ من الزمن حتى تَعمد وبِجسارة إلى إتخاذ الإجراءات ورُدود الأفعال المُساوِيَة في المِقدار والمُضادّة في الإتّجاه.

إذّاً، وبين ثَنايَا ومخاَضاَت كُل هذا وذاك، فإن مُستقبل الإقتصاد العالمي يدخل دوائر التَلَكُؤ والغُموض بدفعٍ من الطرفين، ومنّ ذلك، إتهامُ السلطات الصينية الولايات المتحدة بشنِ أكبر حربٍ إقتصادية في التَاريخ تُجَاهَهَا وتُجاه العالم.

وفِيمّا تَتَوجهُ الأنظار إلى واشِنطن لإستِشّفَافِ مَسارات الرئيس الأمريكي في مُجابهة التحدي الصيني، يَأتي السؤال عن أوراق أكبّر إقتِصَادَين في العالم، وتداعِيات كُلُ هذا وذاك على الأسواق وسلاسِل الإنتاج والصناعة العالمية، في وسط تحذيرات جادّة من ركودٍ إقتصادي عظيم، يشبه الركود الذي ضرب العالم في ثلاثينيات القرن الماضي جراء الحروب الإقتصادية.

في هذا الصدد، وتزامناً مع الأحداث، تَتَأجَّجُ التوقعات بالدخول في حرب عسكرية شاملة وضارية، وتَستَعِر هواجس الخوف وتَعظمْ، لا سيما وأنّ الأمر قد يتوسع، خاصة بعد الموقف الأمريكي المُتعنت والإستمرار الصيني في عدم الخضوع والإنقياد...

الفصّل التمـهيدي

الإطار المَنّـهَجي، المَفْهُومَاتـيِ، والنظرِي للّدِرَاسَةَ

1) مُشكلة الدّراسة:

تُعتبر العلاقات الدّولية كعلمٍ مستقلٍ وقائمٍ بذاتهِ منّ أهمّ الميادين الأساسية التي تحظى بالنَظرِ والإهتمام البالِغَيْن من قِبل الجميع، وعلى رأسها الدول، بَيْدَ أنّ هاته الإستقلالية لا تَحُولُ مِنْ أنّ يتشابك هذا الميدّان بِصِلاتٍ وطيدةَ مع مجالات وميادّين أخرى، مثل: السياسة، الإقتصاد، الإجتماع، الأمن، القانون، التاريخ...

إذْ يُعتبر العامل الإقتصادي منّ أهمّ الروافد الأساسية في العلاقات الدولية، ويعدُّ أيضاً من أهمّ مُحركات ودوافع الصراع الدولي... إنّ التبادل الإقتصادي والتجاري الدولي يشكل جزءاً من كُلّية العلاقات الدولية كونَ الجميع بحاجة إلى بعضه البعض في السلع والخدمات... وما إلى ذلك.

إذّاً، وعلّيهْ، يُمكن القول أنّ العلاقات الدولية بدأتْ بالأساس كعلاقات جيّوسياسية بين الدول، ومنّ ثمّ تطّورت لتؤُول إلى علاقات جيّوإقتصادية بإمتياز.

منّ هذا الصدد، وإستناداً إلى ما سبّق، يُمكن القول بأنّ العامل الإقتصادي أضحىَ هو الدَّيْدّنْ في إدارة العلاقات الدولية من خلال رغّبة الدول في غزو العالم إقتصادياً وإكّتساحِه تجارياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سِيّما وأنها تتزعم قُطب النظام الدولي لوحدها مُنذ نهاية الحرّب البّاردة، حيث أنه وبالإضافة إلى عديد العوامل، فإنّ هذا الأخير هو ما أعطى للعلاقات الدولية منّحى جديد من الصراع الإقّتصادي الذي تطّور إلى صراعٍ عسكري كذا مرة، وهذا ما نَصطَلِحُ عليه لفظاً "بالحروب الإقتصادية".

إذّْ أنه ولدراسة هكذا أنواعٍ من الحروب، لاَ نَجِدُ بُدّاً من سِيَاقَةِ أهم حربٍ إقتصادية عالمية قائمة الآن، والتي يَتَشَارَكُها أكبر وأعظم إقتصاديْن في العالم، وهُمّا الولايات المتحدة والصين.

إستّناداً إلى ما سبّقَ ذِكّره آنفاً، وإلتزاماً بالأُطُرّ المنهجية، فإنه يَتسنّىَ لنّا بَلْورة إشّكالِيَةٍ جوهريةٍ تُعالج الموضوع مَحلّ الدّراسة فيمّا يلي:

- **كَيفَ تُؤثِر الحرّب الإقتصادية بيّن الولايات المتّحدة والصّين في بَلْوَرَةِ أوضاعِ العلاقات الدَوْلِية ومَساقَات صِياغتها ؟**

ولِإبراز معالِم إشكَالِية الدّراسة، تَم طرح التّساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أبرزُ معالِم ودَلاَلاَتْ الحرّوب الإقتصادية في العلاقات الدولية ؟
- فيما تتمثل إشّكالِية العلاقات الأمرِيكية الصِينية ؟
- ما الذّي ينتظر الواقع الدَّوْلي والإقتصاد العالمي في المدّىَ المَنّظُورْ من أعّقابِ الحرب الإقتصادية الأمريكية الصينية ؟
- ما هي مكَانة العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية ؟

2) مَجاَلاَتْ الدِّراسَة (حُدود المُشكلة):

تقّتّضي منهجية البحث العلمي في إطار التّحليل المتعلق بهاته الدراسة، تقّتّضي ضَرورة التّحكم الجيّد بجميع الحُدود، وذلك بهدفِ الإقّتراب منّ الموضوعية أولاً، وتيّسِيرِ الوُصول إلى الإستنتاجات المنّطّقية ثانياً.

منّ ذلك أيضاً، رسّم حُدُّودٍ لِلّمُشكِلَةَ، وضبْط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المُقترح لتحلِيلِها وإخّتّبارِ فَرُّضِياتِها..

حيث أنهُ ولإسْتهدافِ ذلك وتَجسِيدِه، قُمّنا بإنجاز هاته الدّراسة ضمّن الحدود والأبعاد التالية:

- أ) **الحدود المكانية:** لقد ركّزت هذه الدراسة على الإقّليم الجُغرافي للولايات المتحدة الأمريكية وجمّهورية الصّين الشعبية، وقنوات التواصل بيّنهما الجوية والبحرية.
- ب) **الحدود الزمانية:** لقد تمّت صِياغة هاته المذكرة بدراسة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وحَرُّبِهِمَا الإقتصادّية خلال الفترة الممتدة بيّن العام 1979 وإلى غاية الرُّبْع الأوّل من العام 2019، وذلك بالنظرِ إلى الوقائع والأحداث الهامة التي شهدتها هذه الفترة.
- ج) **الحدود الموضوعية:** يُعّتبر العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية مجاَلاً واسعاً، لذلك إرتأينا لأن نُركِز على الحروب الإقتصادية في العلاقات الدولية من خلال دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبّية، على إعتبار أنّ هذه الحالة خيرُ مثالٍ لِلْإستدّلال على هكذا مواضيع، وبالإستّناد إلى خاصّية أنهما أعظم وأكّبر إقْتصادّين في العالم.

3) أهمّية الدراسة:

تدعوُا الضرورة بدايةً إلى الإحاطة بالأهمية العِلمية والفائدة العملية من وضعِ وتأليفِ هذه الدراسة، وذلك عبّر سِياقَة الإعّتبارات التالية:

- تُعتبر هاته الدراسة إطّلالة جادّة وفق منظور الدراسات الإستّراتيجية والأمنية على موضوعٍ بالغؤ الأهمية في العلاقات الدولية، ألاّ وهو الحروب الإقتصادية، ودورها في بلوَرة وتفّعيل الأوضاع الدولية...
- تأتي هاته الدراسة كمُساهمة فعّالة وجادّة لمثحاولة بناء إطار نظري وتطبيقي حول الحروب الإقتصادية في العلاقات الدولية، دراسة حالة الولايات المتحدة والصين، وعلى إعتبار أنها من مواضيع الساعة المستّحدثة.
- مُحاولة إثّراء هذا الموضوع محلّ الدراسة، إذّ يتأتّى ذلك بعد مُلاحظة نُضوب وضحالة الدراسات والمؤلفات التي تتّوفر عليها المكتبة العربية.

4) الفُرّوض العلمية:

قصّد معالجة مشكلة البحث، تمّ وضع فرّضيات سوف يتمُ إختبارها من خلال الدراسة، ومنّ ثمّ تأكِيدها أوّ تفنِيدها في الخاتمة، وتتمثل إجّمالاً فيما يلي:

- تُؤثر الحرّب الإقتصادية بين الولايات المتّحدة والصين في الأوضاع الدَوْلية والإقتصاد العالمي بشكلٍ أساسي ومباشر بإعتبار أنهُما أكّبر قُوتين في العالم إقتصاديا.
- يتمُ إستخدام العامل الإقتصادي عبّر مجموعَةَ من الآليات والوَسائل في إذّكاء وتوجيه الحرب.
- تتوجس الولايات المتحدة من الصين خِيفةً بإعتبارها منافساً لها في المدى المنظور من أنّ تزيحها مِنّ على عرشّ الإقتصاد العالمي.

5) المناهج، الإقّترابات، وأساليب جمع البيانات:

نظراً لطبيعة الدراسة، وتماشياً مع الموضوع، وقصّد تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج المرّجوة، فإنه من الضروري الإلتزام بالمناهج العلمية، الإقّترابات، الأساليب المنهجية، والإستناد إليها... وبماّ أنّ الدراسة تنطوي على شقّين نظري وتطبيقي، وبِمُراعاة الأصول وما تقتضيه، فإنّ ذلك يستدّعي أساساً ويستوّجِب لِّزاماً الإستناد إلى ماّ يلي:

- **المنهج المقارن**: المُقارنة في دراسة الظاهرة، وإبراز أوجه التشابه والإختلاف فيما بين الظاهرتين أو أكثر بهدف إستخلاص النتائج والقواعد العلمية.
- **المنهج التاريخي:** ويتم الإستناد إليه تبعاً أثناء إعدّاد الدراسة بهدف الوصول إلى التعميمات والآراء الواضحة الجلّية التي تفيدنا في المواضِعِ التي نَستشرِفُ فيها المآلات المُستقبلية في موضوعنا محلّ الدراسة.

ومنّ هنا، فإننا سوف نعمل على جمع المعطيات، الأحداث، والحقائق الماضية، ثمّ نجري عليها الفحص، التدّقيق، النقّد، والتّحليل، ثمّ ترتيبيها وتفسيرها لكّي نتوفر على تعميماتٍ ونتائج عامة منها.

- **الإقّتراب النسقي "Systhemic Approach":** يعتبر هذا الإقتراب أحدّ أهمِّ الإقترابات المُستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، والذي بدأ مع الإقتصادي وعالم الإجتماع الأمريكي **جورج سي هومانز "George C Homans"** (1910-1989)، وعالم الإجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز "Talcott Parsons"** (1902-1979)، ومنّ ثمّ طورَهُ العالِمَين الكندي **دايفيد إستون "David Easton"** (1917-2014)، والأمريكي **جابريل ألموند " Gabriel Almond"** (1911-2002).

ما نَعْمدُ إليه منّ خلال هذا الإقتراب، هو تحليل صانعِ القرار في كلاَ الدّولتين (الولايات المتحدة، والصين)، ومنّ ذلك، فكرة النظام كإطار تحليلي، وبمّاَ تَتَضمنه منّ علاقات ومفاهيم نظرية ذات دّلالات تطبيقية (المُدّخلات، التغّذية الإسترجاعية، المُخرجات...).

حسب السياسي الأمريكي **هربرت سبيرو "Herbert Spiro"** (1946-2010)، فإنّ هذا الإقتراب منّ أهمّ النظريات التى يمكن من خلالها رسم المساقات والأُطر العلمية التي يدور فى قُمّقُمِهاَ تحليل السلوك الدولى فى جُلِّ تأثيراته وعلاقاته التبادلية، سواءً فى الظروف الطبيعية أو ظروف الأزمات.

- **الإقّتراب الإتصالي "Comunication Approach":** هذا الإقتراب الهامّ في حقل الدراسات السياسية، والذي طّوره عالم السياسة التشيكي **كارل دويتش "Karl Deutsch"** (1912-1992).

حسب عالم الإجتماع والنفس الأمريكي **كارل هوفلاند "Carl Hovland"** (1912-1961)، والسياسي الأمريكي **ديفيد ميلر "David Miller"** (1953)، إنّ عملية الإتصال تُعدُّ بمثابة الجانب الجوهري والدَّيدَنْ الأساسي في أيِّ نظام سِياسي، إذْ يَستقبل هذا الأخير الرسائل بإستمرار، ثمّ يُحللها، حيث تَنقُل وسائل الإستقبال هذه الرسائل إلى مرّكز القرار، والذي يَعتمِدُ على الذاكرة، ثمّ يقوم بإرسال القرارات المُتَخَذَةَ إلى "الأَبْنية التنفيذية" التي تتخذُ الإجراءات المُناسبة لِلّتّنفيذ، والتّي تُثير ردود الأفعال (التّغّذية الإسترجاعية).

ما نستهدفهُ وِفْقَ هذا الإقتراب هو إسْتِجْلاَءُ طرائق ومساقات "الإتصال"، وكيفية إتّساق المعلومات بين صانعي القرار في واشنّطن وبكّين.

- **أُسلوب جمع البيانات:** تم الُرجوع إلى عدّة أساليب مُتنوعة لجمع وإحصاءِ البيانات أثناءَ إعداد هاته الدراسة، لا سِيما وأنّ الموضوع محلّ الدراسة يُعدُ منّ أحدثِ المواضيع المُتطّورة والمُتجدّدة بإستمرار، وتحتاج إلى التحدّيثِ والتحيّينِ الدّائم للمعلومات والبيانات، وقدّ تمّ ذلك عبر الأساليب التالية:

❖ **التوّثيق:**

- الكتابي "الورقي والإلكتروني ..HTML, PDF " (الكُتب، المُؤلفات، الدِراسات، الصُحف، المَجلّاتْ...).
- الإذاعيّ المُصوّر (التِلّفِزِيُوُنِي "القنوات التِلّفِزيونية"، الإنّترنت "موقع YouTube").

❖ **المُلاحظة:**

- تسجيل الأحداث الخاصة بالفِئة المُختارة للدّراسة (الشخصيات)، ومُراقبة لُغة الجسد، وحركات الأفراد السريعة، المُعقّدة، وسُلوكِيّاتِهِمْ (صانعي القرار في واشنّطن وبكّين).

❖ **المَسْحْ الإجتماعي:**

- وذلك عبّر الدّراسة الوصّفية بهدف جمع الحقائق، تحليل، تأّويل، وتسّجيل الأوضاع الراهنة للنظام الإجتماعي وللّجغرافيا (الولايات المتحدة والصين).

6) تحدِّيد المفاهيم المُرتبطة بالدراسة:

إقّتصاد الحرّب "War Economy":

وِفق منظوُر الحرُوب التقليدية، هو مجموعة تدابِير وإجّرَاءات الطوارئ التّي يتِّمُ إتّخاذُها منّ قِبَلِ الدّولة لِتَعبِئَةِ إقّتصادها وسَلاسِل صِناعَتها لِلْإنتاج خِلال فترة الحرّب.

يَرَى عالم الجُغرافيا والإقتصاد الفرنسي **فيليب لو بيلون "Philippe Le Billon "** أنّ إقتصاد الحرب هو نظام إنتاج الموارد، تَعّبِئتها، وتخصِيصِها لِدعم المجهودِ الحربي.[1]

إنَّ العَامِل الإقتصادي أضحىَ هاماً جداً في كسْبِ الحُروب والصِراعات، ومنّ قَبِيلِ هَذاَ المَسَاق، نَذْكُر أهمَّ الأمثلة الناجحة في القرن الأخير في هذا الصدّدْ، وهي الولايات المُتحدة التي أكَّدَ رئِيسها يَوْمَئِذٍ **فرانكلين روزفيلت**[2] **"Franklin Roosevelt"** (1882-1945) أنه وبعد كَسْبِ الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء، أكّد أنّ بلاده قدّ تحولت ولا زالت تتّحول بشكلٍ إستراتيجي ودائم إلى قوة عسكرية تَستند إلى إقّتصاد الحرب، وفعلاً، تَمَّ ذلك، وإلى غاية اليوم تُعد الولايات المتحدة أعظم قوة عسكرية، وإقتصادية، بحيث تتَصدَرُ قائمة الدول الأعلى إنفاقاً في المجال العسكري في العقود الماضية

[1] فيليب لو بيلون (وآخرون)، **الصراع في إفريقيا "تكلفة السلوك السلمي"**، المعهد الدولي للتنمية الإقتصادية، جامعة الأمم المتحدة، طوكيو، 2001.

[2] فرانكلين روزفلت، **خطاب متلفز** بتاريخ (29 ديسمبر 1940)، americanrhetoric.com، (بتاريخ: 2019/01/05).

والأخيرة، وقدّ بلغتْ في عام 2018 قيمة الـ 700 مليار دولار (60% من الإنفاق العالمي)، تلِيها الصين بقيمة 300 مليار دولار (20% من الإنفاق العالمي).[1]

الإقّتصاد العالمي "International Economy":

هو التبادُل الدولي للسلع والخدمات التّي يُعبّر عنها بوحدات الحساب وتخزين القيمة، وهو الدولار الأمريكي.[2]

ولِلتنويه، إقتصاد الولايات المتحدة يتجاوز نسبة 25% من الناتج المحلى العالمى بـ 20.4 تريّلّيون، والصين في المركز الثانى بنسبة 17.5% بقيمة 14 تريليون من إجمالى 79.98 تريّلّيون دولار.[3]

وحسب صندوق النقّد الدُولي بِتَأْرِيخِ العام 2018، يبلغ حجم الناتج المحلي للدول العشر الكبرى، 58.54 تريليون دولار، بنسبة 73.2%، أمّا حجم باقي دُول العالم والتى يتجاوز عددها 150 دولة فيقدر بـ 21.4 تريليون دولار 26.8%.

أكبر 10 اقتصادات في العالم لعام 2018
وفقا لصندوق النقد الدولي

الدولة			إجمالي الناتج المحلي
الولايات المتحدة الأمريكية	USA		20.51 تريليون دولار
الصين	CHINA		13.50 تريليون دولار
اليابان	JAPAN		05.07 تريليون دولار
ألمانيا	GERMANY		04.03 تريليون دولار
المملكة المتحدة	UK		02.81 تريليون دولار
فرنسا	FRANCE		02.79 تريليون دولار
الهند	INDIA		02.69 تريليون دولار
إيطاليا	ITALY		02.09 تريليون دولار
البرازيل	BRAZIL		01.91 تريليون دولار
كندا	CANADA		01.73 تريليون دولار

المَصْدَرْ: صندوق النقّد الدولي (imf.org).

إحتّياطي النقّد الأجنبي "Foreign exchange reserves" (إحتياطي الفوركس): هي الودّائع والسندات من العمّلة الأجنبية التي تَحْتَفِظُ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية.[4]

المَصْدَرْ: صندوق النقّد الدولي (imf.org). السنة 2018

[1] **الإنفاق العسكري العالمي**، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، السويد، Sipri.org، (بتاريخ: 2018/12/30).
[2] ديفيد مالباس، **الإقتصاد العالمي**،منشورات البنك الدولي، worldbank.org، واشنطن، بتاريخ (2019 /01/05).
[3] صندوق النقد الدولي، imf.org، بتاريخ (2019/01/05).
[4] **آفاق الإقتصاد العالمي** (مجلة عدد 238)، صندوق النقّد الدولي، واشنطن، 2015.

قائمة البلدان حسب إحتياطي النقد الأجنبي (السنة 2018)

الترتيب	دول/سلطة نقدية	احتياطي العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	الأرقام اعتبارا من
1	الصين	3,125,000	April 2018
2	اليابان	1,256,018	April 2018
3	سويسرا	800,389	May 2018
4	السعودية	515,600	January 2019
5	روسيا	460,300	July 2018 13
6	تايوان	456,721	February 2018
7	هونغ كونغ	431,900	June 2018
8	الهند	405,143	Aug 2018 10
9	كوريا الجنوبية	402,400	July 2018
10	البرازيل	379,444	July 2018
10	سنغافورة	288,044	June 2018
11	ألمانيا	$193,716	فبراير 2016
12	المكسيك	$178,408	فبراير 2016
13	تايلند	$175,073	أبريل 2016
14	المملكة المتحدة	$159,349	يناير 2016
15	الجزائر	$155,700	يناير 2016
16	فرنسا	$138,588	يناير 2016
17	إيطاليا	$134,460	يناير 2016
18	الولايات المتحدة	$118,609	مارس 2016
19	تركيا	$111,357	يناير 2016
21	إندونيسيا	$104,544	فبراير 2016
22	بولندا	$99,745	يناير 2016
23	ماليزيا	$95,538	يناير 2016
.....			

المَصدَر: كتاب حقَائق العالم 2018، وكالة الإستخّبارات المركزية، cia.gov/the-world-factbook، فيرجينيا (و.م.أ)، بتاريخ (2019/01/05).

الفُورِكْس "Forex": ويقصد به سُوق صَرْفِ العُمّلات الأجنبية في البورصة العالمية، وهُو سُوق يَمْتَدُ في جميع أنحاء العالم حيث تُصرف العُمّلات منّ قِبَلِ عِدَةِ مُشاركين، مِثل البُنوك العالمية، المؤسسات الدولية، الأسواق المالية، والمتدَاوِلُون الأفراد، حيث يَبلغ الحجم اليومي لتدَاوِل العُمّلات في سوق الفُورِكس حوالَيْ 5.6 تزّيلّيون دولار.[1]

القُوّة الإقّتصادية "Economic Power": وهي جُزأ رئِيس من القُوة الصلّبة " Soft Power"، وتعني إمّتلاك الدَولة لِلّمُقومات الإقتصادية[2] (التّجارية، الصناعيّة، الإنّتاجية، الزراعية، الفلاحية، العلّمية، التُكْنُولُوجِيَة، التَقَنِيَةَ...) الأساسية لنُمّوها وتطّورها، مِمّا يحقق لها الإكتفاء الذاتي ويحسّن المستوى المعيشي، ويحقّق الرّفاه الإقتصادي والإستقّرار الإجتماعي والسياسي.[3]

التّجارة الدَولية "International Trade": هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة براً، بحراً، وجواً، وتُمثل مكوِناً أساسيا للناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.[4]

التجارة الخارجية "Foreign Trade": هي حركة السلع والخدمات وإنتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة (نقل، تأمين، سلّع، بضائع، خدمات...).[5]

المُؤشرات الإقتصادية "Economic indicators": هي عبارة عن بيانات وتقارير إقتصادية مُجدوَلة (مِثل التي نستخدمها نحن في الدراسة)، تصريحات وإعلانات من خلال عوامل رئيسية في

[1] **الفوركس**، بنك التسويات الدولي، سويسرا، bis.org، بتاريخ (2018/10/05).
[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (ترجمة: محمد مفتي، ومحمد سليم)، منشورات جامعة الملك سعود، السعودية، 1989، ص 122-123.
[3] فاروق عبد الله، **دول القوة ودول الضعف**، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2005، ص 73.
[4] حسن النجفي، **القاموس الإقتصادي**، منشورات الإدارة المحلية، العراق، 1977، ص 135.
[5] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2014، ص 3-7.

الميدان المالي، وذلك لقياس أداء قطاعات إقتصادية متعددة بهدف معرفة مدى قوة إقتصاد بلد مُعين أو ضعفه، وذلك لمحاولة التنبّؤ بالوضع الإقتصادي مستقبلاً.[1]

يمكن تصنيف المؤشرات الإقتصادية من ناحية الأهمية إلى سبّعة أنواعٍ رئيسية: مؤشرات الإنتاج والتصنيع "OI"، مؤشرات الثقة في الإقتصاد "CSI"، مؤشرات قطاع الإسكان والبناء "HI"، الميزان التجاري "BOT"، ميزان المدفوعات "BOPI"، مؤشرات الإستهلاك (الأسعار والأجور) "PDSI"، مؤشرات التوظيف، سوق العمل، والبطالة "EI"، تقارير السياسة النقدية ومُعَدَّلاَت الفائدة "MPIRS".[2]

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات (القطاع العام والخاص) المعترف بها بشكلٍ محلي في دولة ما، والتي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة.[3]

الناتج القومي الإجمالي (GNP): وهو مجموع القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم صُنعها أو تقديمها للمجتمع خلال سنة أو فترة زمنية معينة، حيث المقصود بالسلع هو الشكل النهائي لها.[4]

إنّ مفهوم الناتج الوطني (القومي) (GNP) هو مفهوم مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ولكِّن، الناتج المحلي الإجمالي يَحسؤب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا، بينما الناتج القومي الإجمالي (GNP) يَحسؤب قيمة السلع والخدمات المُنتَجَةَ منّ الموارد المملوكة محلياً.[5]

الناتج العالمي الخام (GWP): وهو مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم، ويعبر عنه بالدولار الأمريكي بالنظر إلى طبيعة النظام المالي العالمي الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية كقطبر أوْحدْ وأعْظمْ (إتّفاقية بْرّيتُّون وُوُدُزْ 1944).[6]

وقدّ أوضحنا ذلك في تَناولنا السابق لماهية الإقتصاد العالمي، وأوْردْنا في ذلك قائِمة بأقوى عشرِ دُولٍ في العالم بالإستنادِ إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الإقتصاد الموازي (إقتصاد الظل) "Parallel economy": وهو الإقتصاد غير المُدّرَج في الناتج المحلي والدّخل القومي، وغير المُراقَبِ منّ طرف الدولة، ولا يخضع للضّرائب.[7]

الأزّمة الدولية "The International Crisis": حسب المفكر الأسترالي **كورال بيل "Coral Bell"** (1923-2012)، والمفكر الأمريكي **أوران يونغ**[8] **"Oran Yong"** فإن الأزمة

---

[1] محمد القطابري، **دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية**، جامعة صنعاء، اليمن، 2011، ص 101-109.
[2] إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، الأمم المتحدة، un.org/development، نيويورك، بتاريخ (2019/01/05).
[3] الحسابات القومية، منشورات الأمم المتحدة، 2006، ص 38-39.
[4] عبد الحسين زيني، **الحسابات القومية**، دار حامد للنشر، الأردن، 2012، ص 36-42.
[5] عبد الحسين زيني، **مرجع سابق**، ص 42.
[6] الحسابات القومية (VGR) في العالم، المفوضية الأوروبية، europa.eu/commission، بروكسل، بتاريخ (2019/01/05).
[7] محمد شاهين، **أسواق المال بين الأرباح و الخسائر (بين العوائد و المخاطر)**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص 296.
[8] أوان يونغ، **الأزمات الدولية**، الجامعة الأسترالية الدولية، ciw.anu.edu.au، بتاريخ (2019/01/05).

الدُوَلِية هي نقطة تَحَوُّل في طبيعة العلاقة بين طرفين أو أكثر، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يُهدِّدْ بتغير طبيعة العلاقات بين الدول.[1]

الإستراتيجية الدولية "International Strategy": بإغّفالِ المنظُور التقليدي، وحسب المفكر والجنرال الفرنسي **أندريه بوفري "André Beaufre"** (1902-1975)، هي فنُّ إستخدام وإدارة القُوة (العسكرية، السياسية، الإقتصادية...) للوصول إلى السياسة (محلياً ودولياً).[2]

القُوة الناعمة "Soft Power": حسب المفكر الأمريكي **جوزيف ناي "Joseph Nye"** (1937)، هي القُدرة على الجذّب والضمّ دون الإكراه أو إستخدام القوة كوسيلة للإقّناع، وهي أن يكون للدولة قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار، مبادئ، وأخلاق، ومن خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان، البنية التحتية، الثقافة، والفنّ، مِمّا يؤدي بالآخرين إلى إحترام هذا الأسلوب والإعجاب به، ثم إتّباع مصادره.[3]

نظرية الصراع "Conflict Theory": وِفق منظور العلاقات الدولية، فإنّ الدلالة هنا تشير إلى مجموعة الأطروحات الفكرية التي تُسْهِمْ في تفسير السلوك الخارجي للدول.

يُعد مفهوم **الصراع** "Conflict" أحد أبّرزِ المفاهيم المتداولة التي حُيِّنَتْ بقوة غَداة إندّثار عهد الحرب الباردة، وتفكك أرّكان الخصم التاريخي لـ"لّيبرالية الدّيمقراطية"، ومنذ تَعاظُمْ فكرتيْ "نهاية التاريخ"[4] (The End of History and the Last Man) وفقاً لأطروحة المفكر الأمريكي (الجمهوري) **فرانسيس فوكوياما "Francis Fukuyama"** (1952)، وفكرة تَأجُّج أطروحة "الصدام الإستراتيجي بين الحضارات" (The Clash of Civilizations) وحروب المستقبل[5] وفقاً لرُؤىَ المفكر الأمريكي (الديمقراطي) **صمويل هنتنجتون "Samuel Huntington"** (1927-2008).

التعاون الدولي "International Cooperation"[6]: هي الجهود المبذولة بين دول العالم منّ منّ أجل تحقيق المصالح المشتركة، وبهدف تجسيد الأمن والسِلم الدَوّلِيين، ومواجهة التحديات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، والأمنية.[7]

7) الدّراسات والأدبيات السابقة:

قصد إثراء الدراسة، تمّ الإطّلاع على العديد من الدراسات الآنفة التي تناولت الموضوع أوّ جُزءا منه، وأهمّها بِإقّتِضَابْ:

---

[1] كورال بيل، **إتفاقية الأزمة**، (ترجمة: الباحث)، مطبعة جامعة أكسفورد للمعهد الملكي للشؤون الدولية، بريطانيا، 1971، ص 4-9.
[2] أندريه بوفري، **مقدمة عن الإستراتيجية**، (ترجمة: الباحث)، منشورات وزارة الدفاع، باريس، 1963، ص 6-8.
[3] جوزيف ناي، **القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (ترجمة: محمد البجريمي)، دار العبيكان، السعودية، 2007، ص 30-36.
[4] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** (مقال)، (ترجمة: الباحث)، مجلة ناشيونال إنترست، 1989، nationalinterest.org، بتاريخ (2019/01/05)
[5] صامويل هنتنجتون، **نظرية صراع الحضارات** (مقال)، (ترجمة: الباحث)، الناشر: سايمون وشوستر، نيويورك، 1996، simonandschuster.com، بتاريخ (2019/01/05).
[6] **التعاون الدولي**، مجلة الدبلوماسية العالمية، عدد 668، باريس، 2019، monde-diplomatique.fr، بتاريخ (2019/01/05).
[7] عبد السلام زاقود، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص 02.

- مجموعةَ منّ المحاضرات والمقابلات (تمّ إفراغها نصياً) مُسجلة بطريقة رقمية "Video" لِلّمفكر الأمريكي **نَعُوم تْشُومُوسكي "Noam Chomsky"** (1928) (جامعة هارفارد)، يتحدثُ فيها بشكل مباشر عنّ تقلُبات الأوضاع في العلاقات الدولية، وعنّ الولايات المتحدة والصين والعلاقة القائمة بينهما على جميع المستويات، والمآلات المستقبلية...
- كتاب **"الإغتيال الإقتصادي للأمم"**، لمؤلفه **جون بيركنز "John Perkins"** (1945)، وهو خبير إقتصادي دَولي جاءت إعّترافاته السرّية من خلال هذه الدراسة لتُلقي الضوء على ممارسات نُخبة رِجال الأعمال والسياسة في الولايات المتحدة لبناء إمبراطورية عالمية تُسيطر عليها الكوربورقراطية "Corporatocracy" أي سيطرة منظومة الشركات الكبرى على إقتصاد العالم.
- كتاب **"أحجار على رقعة الشطرنج"** للّمفكر الكندي وليام **جاي كار"William Guy Carr"** (1895-1959) الصادر عام 1955، والذي يكشف دور المنظمات السرية العالمية في صنع الحروب والثوّرات التي أحدثت الخراب والدّمار على البشر شارحاً مخطّطاتهم السرية للّسيطرة على العالم أو القضاء عليه، ومن ذلك الحروب الإقتصادية والعسكرية.
- كتاب **"أقواس الهيمنة"** للدكتور الليبي **إبراهيم أبو خزام**، الصادر عن دار الكتاب في لبنان سنة 2004، هذا الكتاب هو محاولة لقراءة المستقبل قبل فوات الأوان.

لقد بدأ العالم يتّشكل من جديد، وستشهد السنوات القليلة القادمة خريطة عالمية جديدة، وهي خريطة قدّ تحافظ على حدود الدول ومسمياتها، لكنها ستُغير مناطق الهيمنة، المصالح، والنفوذ، كمّا أنّها ستُغير الكُتَلَ والتحالفات، وتحاول صنع (ميزان قوى) جديد تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة الرئيسية الوحيدة (نهاية التاريخ لصالحها) ومركز الجذب الذي تدُور حوله كافة الدول بمّا في ذلك القِوى الكبرى التي يمكن أن تظهر خلال سنوات أو عقود قادمة.

- دراسة بعنوان **الحزام والطريق - ماذا ستقدم الصين للعالم؟** للبروفيسور الصيني **جانغ يون لينغ "Jang Yun Ling"**، منشورة بتاريخ 2017.

يحتوى هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات، قام بها عددٌ منّ المختَصين الصينيين البارزين في الشأّن الدبلوماسي والعلاقات الخارجية منّ جامعات ومراكز بحثية مرموقة، وقد حرِصوا على مناقشة تطور العلاقات الخارجية الصينية من زوايا مختلفة..

فبعدما حققت الصين نموًا إقتصادياً هائلاً مَهَّدَ لها الطريق كيّ تصبح ثاني أكبر كيان إقتصادي في العالم، كان من البديهي أنّ تَتَطّلعَ أيضاً إلى مكانة ريادية على المستوى الدِبلوماسي، الأمّرْ الذي يتطلب سياساتٍ وإستراتيجياتٍ دبلوماسيةٍ جديدةَ، تختلف عن السياسات والمفاهيم الحذِرة والمُحافظة القديمة، تُمكِّن الصين من التغلب على تحديات المرحلة، وتعزيز مكانتها الدولية.

8) المرجعية النظرية للدراسة (التصورات)

تتفاعل الوحدات السياسية (الدول) في إطار العلاقات الدولية وفق ثلاثة أنماط أساسية تتمثل في "التعاون"، "التنافس"، و"الصراع"... حيث تأتي جلّ تحليلات النظريات في حقل العلاقات الدولية مركّزة على فكرة "الصراع" من قبيل أنه هو النمط السائد والمسيطر، ومن قبيل توفره على أبعاد كثيرة (المصلحة "الفردية، القومية، فوق القومية"، الدوافع الشخصية، القوة ،النفوذ...).

إذّ أنّ كل الفواعل (الدول) تسعى بكل الطرق والآليات إلى تحقيق مصالحها إعتماداً على عدّة عوامل ذاتية وموضوعية، أبرزها: العامل العسكري، السياسي، الإقتصادي، التكنولوجي، الجغرافي، الثقافي... بيّد أنّه ونظراً لعدة إعتبارات، كان ولازال "العامل الإقتصادي" هو الدّيدّن الأساسي الذي من خلاله تتحقق النتائج والمكاسب الإيجابية...

إن التطرق إلى الحديث عن التصورات والمناظير التي تفسر الحرب الإقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة والصين، يستدعي منا أولا تقديم توطأة مفاهيمية عن فكرة جوهرية دافعة ومديرة لهذه الحرب، وهي فكرة "التنافس" Competition.

يعتبر التنافس مفهوما إقتصاديا بالأساس[1]، ومن ذلك، المنافسة الإقتصادية الحرة، والتنافسية الدولية... حيث تدرج هذا المعنى من عالم الإقتصاد إلى حقل العلوم السياسية ضمن الإقتصاد السياسي والعلاقات الدولية.

ومن هنا، يمكن لهذا المفهوم (التنافس) أخذ إتجاهات عديدة، منها: الإختلاف، التفوق، وعدم التفوق...

إن التنافس "Competition" ظاهرة سياسية طبيعية بين دولتين أو أكثر، تبدأ ظاهريا بالطابع السلمي في مراحلها الأولى وتأخذ شكلا إقتصاديا ثم تتعد إلى مجالات أخرى، ويمكن أن يأخذ طابعا غير سلمي إذا كانت الظروف الزمانية والمكانية داخلياً وخارجياً غير مُواتية، ومثال ذلك، صعود **دونالد ترامب "Donald Trump"** سّدة الحكم (الرجل الواقعي والجمهوري المتشدد، رجل الصفقات، ربح دائم ولا خسارة)، ممّا إنجر عن ذلك نشوب أكبر حرب إقتصادية في التاريخ، وفي العلاقات الأمريكية الصينية، والتي بدأت أولاً بالتنافس الإقتصادي ثمّ إنتهت إلى حربٍ إقتصاديةٍ وصراعٍ محتدمٍ لا يُحمد عُقْبَاهْ، والذي من شأنه أن يُؤَدِيَ بِالإقتصاد العالمي إلى الإنهيار التام.

عموماً، يمكن القول أن التنافس في صيغته الدولية هو مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا سياسية أو إقتصادية لتحقيق المصالح في الإطار الإقليمي والدولي، وهو أيضا، مجموع الإختلافات الموجودة في المجتمع الدولي، ويمكن لهذه الإختلافات أن تتطور لتصبح صراعا إن لم تعالج في وقتها، لا سيما في مجالات التنافس الإقتصادي لأن المصالح ترتبط أكثر بهذا الجانب، كما يرتبط التنافس بالمجال السياسي حيث يتوقف ذلك على طبيعة المصلحة المتنافس عليها.[2]

إجمالاً، يُعتبر التنافس من أهم المفاهيم التي وَرَدَتْ في العديد من النظريات والمُقاربات في العلاقات الدولية، والتي جاءت لكيّ تُفسر، تُحلل، وتَتَنَبَؤْ بواقع ومآلاتْ العلاقات الدولية.

هذه الأهمية تَتَأَتَّىَ من قَبِيلِ أنّ العامل الإقتصادي أضحى هو المسيطر في مجالات وميادين العلاقات الدولية، ومن هنا، نسوق في هذا الصدد أهمّ ثلاثِ مُقاربات ومناظير مُهيمنة في هذا

---

[1] محمد نذير حمدي، **مفهوم التنافس الدولي**، المركز الديمقراطي العربي، مصر، (2014/06/10)، democraticac.de، بتاريخ (2018/12/10).

[2] نسيمة طويل، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد 10 – جانفي)، الجزائر، 2017.

المتّن، وذلك بتحليل وتفسير ظاهرة التنافس الدولي، وهما كالآتي: المنظور النيوواقعي، النيوليبرالي، والنيوماركسي.

المنظور النيوواقعي

يرى هذا المنظور أن فكرة الصراع والتنافس قديمة بين الشعوب والأمم، ذلك أن الدول تسعى بطبيعتها إلى تحقيق مصالحها بمختلف الدوافع والوسائل التي تراها مناسبة، وفي جو من التكافؤ والفوضى وغياب سلطة عالمية فوقية، ويعتمد في ذلك كل الوسائل والإمكانات المتوفرة والقدّرات المتاحة.

يمثل المنظور الواقعي في السياسة والذي نشأت مدرسته عقِب الحرب العالمية الثانية، يمثل ردة فعل أساسية على التيار المثالي، حيث أن هذا المنظور يهدف بالأساس إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول، والعوامل المؤثرة في علاقاتهما بعضهما مع بعض، مع التأكيد على مركزية القوة، الحرب، النزاعات، والتنافس، على غرار المنظور المثالي.

بناء على ذلك، إنّ النظر في فكرة القوة، التنافس، الفوضى، الخسارة والربح، يدفع بنا إلى الوقوف على ما يقدمه التصور الواقعي إجمالا وإسقاطا على ظاهرة الحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وعلى إعتبار أن الولايات المتحدة تعد موطن المدرسة الواقعية تنظيرا وتطبيقا إلى جانب الليبرالية.[1]

يرى المنظور النيوواقعي مايلي:

- إن إمتلاك القوة الإقتصادية هو بالضرورة إمتلاك القوة العسكرية، وبالتالي، السيطرة على العالم، وهذا ما تتوجس الولايات المتحدة منه خيفة من الصين.
- حسب المفكر الأمريكي **جون ميرشايمر "John J. Mearsheimer"** (1947)، يتسم النظام الدولي بالفوضى وغياب سلطة مركزية تضبط السلوكيات الدولية، بحيث أنها تحاسب وتراقب، وعليه، فإن البقاء للأقوى وفق المنظور التنافسي تارة، والمنظور التبعي تارة أخرى (فكرة توازن القوى في المجال الإقتصادي بدلا من العسكري)[2].
- وِفق ما أسسه[3] المفكر الأمريكي **كينث والتز "Kenneth Waltz"** (1924-2013) عام 1979، وربطاً بتعديلات[4] المفكر الأمريكي **جون ميرشايمر "John J. Mearsheimer"** (1947) عام 2001 (الواقعية الدفاعية، والهجومية)، تسعى الدول "بعقلانية" إلى تطوير قدراتها وترسانتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أساسا، ومن أجل الإنفراد بالقوة لوحدها مقابل الدول الأخرى، أو التأثير في الدول الأخرى، وهذا ما يخلق التهديد الدائم بإمكانية نشوب الحروب بكل أنواعها.
- يرى المفكر الأمريكي **كينث والتز "Kenneth Waltz"** (1924-2013) أن أسلحة الدمار الشامل ستقلل من إهتمام الدول بالإعتبارات الأمنية وتجعلها تركز أكثر على العامل الإقتصادي

---

[1] عبد الله العتيبي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مجلة الشؤون الإجتماعية (جامعة الملك سعود)، السعودية، 2010، (العدد 108).
[2] عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية**، مجلة المفكر (جامعة محمد خيضر - بسكرة)، الجزائر، 2010، (العدد 05)، ص 126.
[3] كينيث والتز، **السياسة بين الأمم**، (ترجمة: الباحث)، جامعة كاليفورنيا "بيركلي"، 1979، berkeley.edu، بتاريخ (2018/12/11).
[4] جون ميرشايمر، **الواقعية الهجومية بين الجغرافيا السياسية والسلطة**، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، link.springer.com، الولايات المتحدة، 2005، (مجلد 08 - عدد 04)، ص 381-395.

وكيفيات تقويته[1]، ممّا يعني إحلال فكرة **"كينيث والتز"** حول نظام توازن القوى الإقتصادي بحكم أن القوى المشكلة لهذا النظام هي قوى إقتصادية بالدرجة الأولى.[2]

- إن توازن القوى بين القوى العالمية هو ما يحقق الإستقرار، وتوزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي الذي يتميز بإنعدام الثقة بين الدول، فلا عدو دائم ولا صديق دائم، إنما المصلحة هي الدائمة.
- إن العامل الإقتصادي من خلال التعاون الدولي أمر ممكن (صعب التحقيق وأصعب في المحافظة عليه)، حيث أنه يعتمد في ذلك على قوة الدول، وكما يرى المفكر الأمريكي **روبرت جيرفيس "Robert Jervis"** (1940) أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة في العالم.[3]
- التعاون بين الدول أمر صعب، والتنافس ذو الصبغة الصراعية هو الحل، كذلك، منطق سباقات التسلح والحصول على مزيد من القوة يصب في الأصل في طبيعة العلاقات الدولية، وهو أمر عادي.
- إن التعامل بين الدول في حالة السلم يجب أن يأخذ الطابع التنافسي، ذلك أن إنعدام الثقة ووجود منافسين للدولة يحتمّ عليها تحقيق أمنها وزيادة قوتها الإقتصادية والعسكرية.
- إنّ زيادة "الإعتماد المتبادل" يساهم بشكل أساسي في إثارة النزاعات والخصومات بين الدول وإستّعارها.

عموما، إن التنافس في العلاقات الدولية أمر صحي وسليم، ويعتبر محسننا ومصححا أساسيا لمعايير الأداء والجودة، بالإضافة إلى مؤثرات التنافسية الدولية التي تعتبر المعيار الأساسي لتقييم الأداء الإقتصادي للدول.

كخلاصة، إن المنظور الواقعي هو المنظور الأقرب الذي يُمْكّننا من خلاله توصيف، تفسير، وتحليل أسس ودوافع الحرب الإقتصادية التي تدور رحاها بين الولايات المتحدة والصين، على إعتبارها الأضخم في التاريخ، إذّ يمكن حصرها في القوة، المصلحة، والتنافس.

المنظور النيوليبرالي:

غداة إنقضاء أمد الحرب الباردة وزيادة أهمية "العامل الإقتصادي" إلى مدى بليغ وعميق لدى الأشخاص والدول، توجه المنظور الليبرالي إلى وضع تصور لهذه الظاهرة الدولية، حيث يمكننا لملمة أهم ما جاد به هذا التصور بإقتضاب فيما يلي:

- حسب مُؤَسِسِي التيار النيوليبرالي، وهُمّاَ المنظّر الأمريكي **روبرت كيوهان " Robert Keohane"** (1941) في كتابه "بعد الهيمنة - التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي" (1985)، والمفكّر الأمريكي **جوزيف ناي "Joseph Nye"** (1937) في كتابيه "العلاقات عبر الوطنية والسياسة العالمية" (1972) و"القوة والإعتماد المتبادل" (1977)، فإنه من الواجب الإهتمام المطلق بالعامل الإقتصادي عبر حرية الإختيار والمنافسة، وإحتلال الأفراد لأهمية كبرى فيما يخص دورهم في العلاقات الدولية، وإحترام حريته وموقعه في هذا الإطار.

---

[1] ستيفن بروكس، **الواقعية المبارزة**، مجلة المنظمة الدولية (جامعة إكسفورد)، بريطانيا، 1997، (المجلد 51، العدد 03)، summaryhub.com/article/112/dueling-realism، بتاريخ (2018/12/25).

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 127.

[3] روبرت جيرفيس، **المنظور النيوواقعي – الولايات المتحدة الأمريكية**، مكتبة الكونغرس، id.loc.gov، بتاريخ (2018/10/12).

- يرى المفكران سابقي الذكر، أن هناك وسيلتين في الإعتماد المتبادل بخصوص إمكانية تطويره للعلاقات الدولية، وهما، الحسّاسية Sensitivity (المُأَثِرْ)، والهشاشة (الإنجرافية) Valuerability (المُتَأَثِرْ)، أي بمعنى، درجة الإعتمادية بين الدولة "أ" و"ب" ومن يعتمد على الآخر؟، ومن هنا، نُفسر ونُحلِلُ ما هو كَائِن وواقع بين الولايات المتحد والصين، حيث أن واشنطن تعتمد على بكين سِتَ (7/6) أضعاف ممّا تعتمده الأخرى (7/1)، ولذلك، أعلن الرئيس ترامب الحرب الإقتصادية لكي يُعدّل الميزان التجاري لصالحِ بلاده.
- في ظل البيئة التنافسية، تبحث الدول (الفواعل الوحيدة في النظام الدولي) عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة بدلا عن المكاسب النسبية عبر ظاهرة الإعتماد المتبادل، وتنمية الثقة المتبادلة وبناء الهياكل والمؤسسات اللا مركزية لتقوم بذلك.

حيث أن هذا المنظور كان السائد والحاكم للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين على مدار أربعين سنة من العلاقات الرسمية، وإلى غاية إعلان الرئيس الأمريكي ترامب الحرب الإقتصادية الأضخم في العالم والتاريخ بقيمة 600 مليار دولار.

- تدعم النيوليبرالية الإندماج (التكامل) الإقتصادي العالمي "Economic Integration"، وتقدمه على أنه السبيل الأمثل للنمو الإقتصادي والأكثر توافقاً مع الطبيعة العالمية، حيث يتم ترقة الإندماج العالمي عبر المؤسسات (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...)، وعن طريق تحرير التجارة، الإستثمار، والتمويل[1]...
- ضرورة إنشاء مؤسسات فوق قومية قادرة على تنظيم العلاقات الدولية والسياسية، وتقوم بالسهر على حل النزاعات الدولية وحماية الأمن والسلم الدوليين.

تعقيبا على هذه الفكرة، يمكن القول أن العالم والمجتمع الدولي نجح إلى حد ما في خلق مثل هكذا مؤسسات (الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...)، بيّدَ أن كل هذا وذاك لم يقدر على أن يكون رادعا أمام قضايا كثيرة، مثل، الحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، فقد إكتفى بالتحذيرات فقط.

وعلى النقيض من المنظور النيوواقعي، يستبدل المنظور الليبرالي فكرتي "الصراع" و"المنافسة" بفكرة "التعاون"، ويقدم في ذلك رؤاه ومفاهيمه بإعتباره محورا للعلاقات الدولية، ففي العامل الإقتصادي، فيما يخص "الإعتماد المتبادل" بين الدول، يؤكد هذا المنظور على وجود **الإرتباطات** السببية الأكيدة بينه وبين تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وعلى عكس الآخرين، يرى المنظور الليبرالي أن العامل العسكري ليس هو المتغير الرئيس في العلاقات الدولية، بل إن **العامل الإقتصادي** هو الأساس، إلى جانب البيئة والتكنولوجيا، كما يمكن للفواعل الأخرى في النظام الدولي إلى جانب الدول كالمنظمات الدولية والشركات العالمية تحقيق فكرة التعاون والعمل الجماعي.

المنظور النيوماركسي:

[1] محمّد الصدّيق بوحريص، **الحوكمة العالمية، التنمية، والأمن الإنساني**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (جامعة الحاج لخضر - باتنة / الجزائر)، 2012، (المجلد 02 / العدد 02) ص 187.

يقوم هذا المنظور على أن فكرة الحرب والتنافس الدولي تنحصر في جهة واحدة، وهي "التبعية"، وعلى حد تعبير مؤسس علم الإجتماع والإقتصاد الفيلسوف **عبد الرحمان إبن خلدون** (1332-1406م) "المَغْلُوبُ مُولَعٌ بِتقلِيدِ الغَالِبْ".

حيث يكون ذلك في الغالب بين الدول المركزية المتقدمة والتي تسعى إلى تعظيم فوائدها بإستغلال ثروات الدول المتخلفة دول العالم الثالث، مثلما فعلته القوى الإستعمارية ماضيا وحاضرا، وعلى رأسها الولايات المتحد الأمريكية.

يمكن حَصْرُ أهمّ رَوَافِدِ التصور المارّكسي فيما يلي:

- يحوي العالم على صيرورة عالمية شاملة وذاتية تتأتى من تفاعل كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار الدول التابعة ودول المتروبول (Metropol)[1]، ودول شبه المحيط.
- أهمية التحليل التاريخي لإستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة، والنظام الدولي بصفة عامة، وهذا يمثل فحوى ما تمارسه الصين وتدعوا إليه، وعلى إعتبارها الحصن الأخير لـ الشيّوعية (Communism)[2]، المارّكسية (Marxism)[3]، والإشتراكية (Socialism)[4].
- أهمية العامل الإقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الدولي، وهيمنته على العوامل الإيديولوجية في تحديد السياسات العالمية، وذلك ما إستهدفته الصين بأن ركّزت على العامل الإقتصادي، وفي ظرف عشرين سنة إنتقلت إلى المرتبة الثانية عالميا في الإقتصاد.
- العامل الاقتصادي هو الفتيل الرئيس لميلاد وإتّقاد ظاهرة الصراع الدولي، حيث أنّ كل الحروب تُحركها دوافع إقتصادية.
- إتباع النظام الرأسمالي لميكانيزمات هيمنة هي بمثابة معوقات تنموية للدول التابعة، حيث تعتبر هذه الفكرة من أهم ما تسوقه في إستراتيجياتها تجاه دول العالم النامية والمتخلفة، لا سيما في إفريقيا.
- يَعتَبِر المنظور النيوماركسي بأن الرّأسمالية كنمط إنتاج تتوفر على منطق واحد والذي من خلاله يلعب العامل الإقتصادي والعلاقات الإقتصادية الإستغّلالية، والعلاقات السياسية العسكرية دورا أساسيا.[5]
- يمثل العامل الإقتصادي مؤشر قياس لمدى تقدم أو تخلف المجتمع البشري، كما أن قوى النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هي جميعها قوى إقتصادية (الولايات المتحدة، الصين، الإتحاد الأوروبي، ألمانيا، اليابان...).

---

[1] **المتروبول (Metropol)**: يُستخدم مُصطلح لِلدّلالة على الدّول الرّأسماليّة المُسْتَعْمِرَةَ التي كانت تَتحكّم وتُسيطر في مستعمَراتها من خلال الإحتلال العسكريّ المُباشر وأجهزة السلطة الإستعماريّة المُجسّدَةَ في الحاكم العامّ أو المقيم العام (مثل تونس)، والذي يَستعين بالطّبقة الرّجعيّة (كبار الملاّكين العقّاريين الإقطاعيين) لتسيير شؤون المُسْتَعْمَرَةَ... كما أَطلقَ الأبَوَانْ المُؤَسِسَان للنظرية الماركسية المفكر الألماني **كارل ماكس " Karl Marx"** (1818-1883) والفيلسوف الألماني **فريدريك إنجلز "Friedrich Engels"** (1820-1895) على المُستعمَرات تسمية **"أقاليم ما وراء البحار"** (الجزائر وتونس بالنّسبة لفرنسا، والهند بالنّسبة لبريطانيا).

[2] **الشيوعية (Communism):** مجموعة رُؤى وأفكار في التنظيم السياسي والمُجتمعي تَتَأَسَسْ على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الإقتصاد، وفي العلوم السياسية والإجتماعية هي أيْدُلُوجيَةَ إجتماعية إقتصادية سياسية، وحركة تستهدف تأسيس مُجتمع شيوعي بنظام إجتماعي إقتصادي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في ظل غياب الطبقات المجتمعية، المال، ومنظومة الدولة.

[3] **الماركسية (Marxism):** هي مُمارسة سياسية، نظرية إجتماعية، ومذهب إقتصادي مَبْنِيٌّ على أعمال كارل ماركس الفكرية، والتي طورها من بعده ثُلة من الفلاسفة والمُنظّرين في مجالات عدّة، أبرزها ميدان العلاقات الدولية.

[4] **الاشتراكية (Socialism):** نظام إقتصادي يَمتاز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للإقتصاد.

[5] جون بيليس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص289-291.

وكخلاصة لهذا الطرح الخاص بالمرجعية النظرية لموضوعنا محل الدراسة، يمكن القول إجمالا أن التصور النيوواقعي هو الأقرب إلى تفسير هذه الظاهرة محل الدراسة إنطلاقا من تحليل المعطيات وفق الواقع الساري في العلاقات الدولية، مخالفاً بذلك التصور النيوليبرالي المتضمن أن ظاهرة التنافس تنطلق من الدول على أساس أنها فواعل رئيسية في العلاقات الدولية، وبالتالي، فهي تبحث عن الحد الأعلى من المكاسب في بيئة تنافسية.

أمّا المنظور النيوماركسي فينظر إلى هذه الظاهرة من خلال نظرية التبعية، ومن خلال فكرة التنافس بين دول المحيط والمركز، بالإضافة إلى ما أسهمت به "نظرية النظام-العالم" وهي دول شبه المحيط، وذلك حسب المنظّر الأمريكي **إيمانويل والرستين "Immanuel Wallerstein"** (1930)، والمؤرخ الفرنسي **فرنان بروديل "Fernand Braudel"** (1902-1985).